لاهتمام شريحة كبيرة من المواطنين الراغبين بالاستثمار

اقتصاديون: سهم «وربة» سيتعرض لضغوطات التجميع في يوم إدراجه بسوق الكويت

اعتبر اقتصاديون كويتيون ادراج أسهم بنك «وربة» الاسلامي في سوق الكويت للأوراق المالية البورصة في الثالث من سبتمبر المقبل يمثل قيمة مضافة للأسهم المدرجة لاسيما بقطاع الخدمات المالية نظرا لاهتمام شريحة كبيرة من المواطنين الراغبين الاستثمار في البورصة ما يجعله خاضعا لوطأة التجميع للاستفادة من فروقات الأسعار.

وقال هؤلاء الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان عموم المساهمين في البنك ينتظرون حصاد اكتتابهم سواء بالبيع أو المضي قدما في الدخول بعمليات استثمارية تخضع للعرض أو الطلب في البورصة ما يجعل السهم محط أنظار الكثير من المحافظ والصناديق الاستثمارية بهدف الاستفادة من زخم السيولة التي ستدار حول كميات الأسهم المطروحة.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي في شركة مرابحات الاستثمارية مهند المسباح أن خطوة الادراج ستفيد السوق خاصة وان البنك لا يعاني من أي مشاكل ادارية أو قضايا وليس عليه ديون متعثرة ووضعه المالي «ممتاز وسعر سهمه سيخضع لنشطاء السوق» الذين يتحكمون في مجريات التداول في ظل اهتمام البنوك التقليدية الراغبة في تكوين ذراع اسلامية استثماري لها.

وتوقع أن يحظى السهم باهتمام صغار المستثمرين أيضا وغيرهم ولكن كل العمليات ستكون خاضعة لرقابة هيئة أسواق المال مشيرا الى ان انعكاس الادراج سيكون جيدا وسيلمسه جميع المساهمين وهم المواطنين الكويتيين جميعهم.

وقال المسباح ان المعطيات الحالية توحي بان السهم سيكون «مغريا لشريحة المستثمرين» نظرا لنوعية الملاك على اعتبار ان السهم هبه من الحكومة للمواطنين الكويتيين رغم امتلاك الهيئة العامة للاستثمار 24 في المئة من اسهم البنك.

صلاح السلطان

عدنان الدليمي

بنك وربة

مهند المسباح

ورأى مستشار مجلس ادارة شركة ارزاق كابيتال صلاح السلطان ان ادراج أسهم البنك فرصة جيدة لمن يرغب في البيع للاستفادة من فروقات الأسعار من السوق غير الرسمي الى الرسمي كما انه يعتبر فرصة لمن يرغب في الاستحواذ وكل هذه الطموحات في اذهان كل المواطنين أو معظمهم خاصة وان المعاملات المالية التي تستخدمها البنوك الاسلامية تلقى اقبالا واسعا من المواطنين الكويتيين ما يجعل أسهم البنك قيمة مضافة لكل من يقتنيه.

وأضاف بالقول «على الرغم من الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية الا أن ادراج أسهم البنك في ظل هذه التحديات شيء ايجابي ما يدل على ان الدولة غير مقصرة في الانفاق على المشروعات التنموية والاهتمام بمتطلبات المواطنين وهو أمر محمود» من الجانب الحكومي.

من جهته قال مدير عام شركة مينا للاستشارات الاقتصادية عدنان الدليمي أن ايجابيات ادارج اسهم البنك ستكون محدودة على اعتبار ان السوق يمر خلال الشهرين الماضيين بمرحلة غير مستقرة بسبب غياب المحفزات الداعمة ولكن من المنتظر ان يحرك ادراج السهم سيولة السوق بصورة طفيفة والتي ستعتمد على دخول المستثمرين على تلك الاسهم سواء كان بالبيع او بالشراء.

وأضاف «هناك بنكان تقليديان سيدخلان على السهم بهدف التجميع لغرض الاستحواذ وهو الامر الذي سيحرك معه اسهم بعض الشركات خاصة التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية التي تستفيد من دخول اسهم جديدة في الادراج للاستفادة من فروقات الاسعار من الراغبين في البيع قبل دخول السهم للبورصة وهو أمر اعتاد عليه المتداولين في اوقات الادراج».

وحقق بنك وربة مع نهاية عام 2012 ايرادات اجمالية بلغت 8.1 ملايين دينار عن العام مقابل 3 ملايين دينار لعام 2011 بنسبة نمو بلغت 170 في المئة ونتيجة لارتفاع التكاليف اللازمة لتاسيس البنك مما نتج عنه عدم تغطية الايرادات للمصروفات المتحققة في السنوات الأولى من عمر البنك وتحقيق صافي خسارة بمبلغ 1.9 مليون دينار عن عام 2012 وذلك بانخفاض نسبته 36 في المئة عن صافي خسارة الفترة المالية المنتهية في 2011 والبالغة 2.9 مليون دينار.

وتأسس البنك بموجب مرسوم أميري حيث تمتلك الهيئة العامة للاستثمار 24 في المئة من اجمالي الأسهم فيما تم توزيع 76 في المئة على جميع المواطنين الكويتيين بالتساوي وادرج بنك وربة في سجل البنوك الاسلامية لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ 5 ابريل 2010.

مؤشر مونستر للتوظيف بالشرق الأوسط يسجل تراجعاً سنوياً بنسبة 9 في المئة

أظهر مؤشر «مونستر» للتوظيف، وهو مقياس شهري للطلب على الوظائف في منطقة الشرق الأوسط، مبني على أساس المراجعة الفعلية لعشرات الآلاف من فرص العمل التي تم اختيارها من قبل مجموعة من الشركات المتخصصة الممثلة لمواقع العمل على الإنترنت، تراجعا سنويا قدره 9 في المئة خلال شهر يوليو الماضي ليصل إلى 116 نقطة مقارنة بنحو 127 نقطة خلال شهر يوليو من عام 2012.

وكشف بيان صادر عن شركة مونستر للتوظيف، حصل «مباشر» على نسخة منه، عن أن فرص التوظيف عبر الإنترنت لهذا الشهر تجاوزت مستوياتها المسجلة في يوليو 2012 في ستة قطاعات من أصل الـ13 قطاعا التي يرصدها المؤشر.

وقال أن قطاع التعليم سجل ارتفاعاً بنسبة 12 في المئة ليتصدّر كافة القطاعات، تلاه قطاع الخدمات المالية والمصرفية والتامين الذي ارتفع بنسبة 11 في المئة، فيما سجلت قطاعات الصناعات والإنتاج والسيارات والقطاعات المساندة أكبر التراجعات السنوية حيث انخفضت بنسبة 25 في المئة.

وحول المنحى السنوي للمؤشر حسب البلدان، أشار البيان إلى أن فرص التوظيف عبر الإنترنت لهذا الشهر تجاوزت مستوياتها المسجلة في يوليو 2012 في أربعة بلدان من أصل الدول السبع التي يتابعها المؤشر، موضحا أن مصر سجلت ارتفاعا بنسبة 27 في المئة وقطر ارتفاعا بنسبة 13 في المئة لتكونا في صدارة الدول من حيث النمو السنوي للوظائف، فيما سجلت الإمارات أكبر انخفاض سنوي في الوظائف حيث تراجعت بنسبة 30 في المئة خلال الأشهر الـ12 الماضية.

أبرز التوجهات في السعودية: - سجلت أنشطة التوظيف عبر الإنترنت في السعودية ارتفاعاً بنسبة 7 في المئة بالمقارنة مع مستوياتها في شهر يوليو 2012 - سجل قطاع النفط والغاز نموا سنويا إيجابيا بنسبة 36 في المئة - من بين الفئات المهنية، سجلت وظائف التسويق والاتصالات الفنون المهن الإبداعية ارتفاعاً بنسبة 20 في المئة، وهذا أكبر نمو سنوي بين فئات المهن أبرز التوجهات في الإمارات: - سجلت الإمارات تراجعا سنويا في حركة التوظيف بلغ 30 في المئة - وكان قطاعا الرعاية الصحية والخدمات المالية والمصرفية والتامين القطاعين الوحيدين اللذين لم يسجلا أية تغيرات - سجلت الوظائف في فئات الرعاية الصحية نموا سنويا بنسبة 2 في المئة لتكون الأفضل بين الفئات المهنية.

«قطر الوطني» يتصدر قائمة أكبر بنك تقليدي من حيث الأصول في الخليج

بنك قطر الوطني

احتل بنك قطر الوطني المرتبة الاولى بين البنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الاصول في عام 2012 بقيمة اصول بلغت نحو 100.7 مليار دولار امريكي.

واظهرت بيانات التقرير المالي السنوي لمعهد الدراسات المصرفية في الكويت عن بنوك مجلس التعاون الخليجي ان البنك الاهلي التجاري السعودية حل في المرتبة الثانية بقيمة اصول بلغت نحو 92.2 مليار دولار امريكي تلاه بنك الامارات دبي الوطني في المرتبة الثالثة باجمالي اصول بلغت 83.9 مليار دولار فيما جاء رابعا بنك ابوظبي الوطني بـ81 مليار دولار وبنك الكويت الوطني خامسا بـ58.4 مليار دولار.

وجاءت مجموعة سامبا المالية السعودية في المرتبة السادسة باجمالي اصول بلغت 51.4 مليار دولار امريكي في حين جاء بنك الرياض في سابعا بـ50.7 مليار دولار وحل بنك ابوظبي التجاري ثامنا بنحو 49.2 مليار دولار بينما جاء بنك الخليج الاول الامارات تاسعا بـ47.6 مليار دولار ثم البنك السعودي الفرنسي في المرتبة العاشرة باجمالي اصول 42.1 مليار.

وتضمنت البيانات الصادرة عن المعهد تحليلا لـ51 بنكا رئيسيا من البنوك التقليدية الخليجية ممن يتجاوز حجم الاصول فيها نحو 250 مليون دولار امريكي موزعة بين سبعة بنوك في البحرين وستة بنوك في الكويت ومثلها في قطر وثمانية بنوك في عمان وتسعة بنوك في السعودية و15 بنكا الامارات.

وبالنسبة الى ترتيب البنوك الكويتية بحسب حجم الاصول وترتيبها على مستوى بنوك دول مجلس التعاون الخليجي احتل بنك برقان المرتبة 17 خليجيا والثانية محليا باجمالي اصول بلغ 21.2 مليار دولار في حين احتل بنك الخليج المرتبة 22 خليجيا والثالثة محليا باجمالي اصول 17.1 مليار دولار بينما احتل البنك التجاري الكويتي المرتبة 26 خليجيا والرابعة محليا باجمالي اصول بلغ 13 مليار دولار.

وجاء البنك الاهلي الكويتي في الترتيب 28 خليجيا والخامس محليا باجمالي اصول 10.5 مليارات دولار في حين احتل بنك الكويت الصناعي المرتبة 48 بين البنوك التقليدية الخليجية والمرتبة السادسة على المستوى المحلي باجمالي اصول بلغ 2.3 مليار دولار امريكي.

القسائم غير المبنية لا تتجاوز 14 ألفاً

اتحاد العقاريين: ارتفاع أسعار العقار السكني بسبب ندرة الأراضي المتاحة للتطوير

■ مطلوب تحرير المزيد من الأراضي وطرحها للقطاع الخاص

الجراح متحدثاً في المؤتمر الصحافي

توفيق الجراح

قال اتحاد العقاريين ان عدد قسائم السكن الخاص غير المبنية لا يتجاوز 14 الف قسيمة في البلاد مؤكدا بالاستناد الى دراسة متخصصة ان ندرة الاراضي المتاحة للتطوير هي السبب الرئيسي لارتفاع اسعار العقار السكني.

واعتبر رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح في مؤتمر صحافي لاعلان نتائج دراسة ميدانية اعدها الاتحاد توفير السكن الملائم بات هاجسا لكل مواطن مقبل على تكوين اسرة وهو الامر الذي يحتاج الى حلول جذرية وسريعة.

وأكد ان مؤسسات واجهزة الدولة المعنية لايمكنها وحدها ان تتجاوز هذا التحدي دون مشاركة فاعلة للقطاع الخاص وتضافر الجهود مضيفا ان اتحاد العقاريين ومن هذا المنظور قام بعمل دراسة تقديرية وتفصيلية في هذا الشان.

وتناولت الدراسة التفصيلية حجم السكن القائم بشقيه منازل جاهزة واراضي فضاء لـ66 منطقة في دولة الكويت اذ حدد الاتحاد من خلالها الحجم الحقيقي لاجمالي الاراضي الخالية المخصصة للسكن الخاص والمتاحة في السوق العقارية.

واشار الجراح الى ان نسبة عدد القسائم الخالية من اجمالي عدد القسائم القائمة يعادل فقط 11.8 في المئة «الامر الذي يؤكد ان المشكلة تكمن بمحدودية عدد الاراضي الفضاء في المنطقة الحضرية بالكويت حيث ان المستغل من مساحات لا يتعدى 10 في المئة من اجمالي مساحة الدولة».

وافاد بان 14 الف قسيمة هو اجمالي عدد القسائم المتاحة للبيع مع وجود اكثر من 105 الاف طلب اسكاني يزداد كل سنة «ومن المتوقع ان يصل بعد 20 سنة من الان الى 405 الاف طلب كما ان عدد الطلبات الاسكانية يتجاوز حسب الدراسة جميع المنازل القائمة في الكويت والتي تم بناءها منذ نشاتها».

وشدد الجراح للتغلب على هذا التحدي الكبير على وجوب تحرير المزيد من الاراضي التي تملكها الدولة وطرحها للقطاع الخاص لكي يأخذ مسؤوليته في بناء مساكن للمواطنين.

■ زيادة المعروض يكون عن طريق طرح أراض حكومية جديدة

واعتبر ان لهذه القضية تداعيات اخرى تتعلق بالبنية التحتية وعلى وجه الخصوص الكهرباء والماء والخدمات والطرق والمدارس والمستشفيات «وهي قضية متشعبة تحتاج لاعادة هيكلة الاقتصاد الوطني للايفاء بمتطلبات الاسكان».

وتطرق الجراح الى «الاتهامات» الموجهة للقطاع الخاص باحتكار الاراضي معتبرا انها ادعاءات مبالغ فيها وان المشكلة تكمن في ندرة الاراضي المتاحة للتطوير والتي تكون تحت تصنيف «املاك دولة» الامر الذي ادى الى تحول «غير طبيعي في السوق العقارية وارتفاع الاسعار بشكل حاد».

وبين ان المعالجات تكمن في زيادة المعروض عن طريق طرح اراض حكومية جديدة وتوجيهها للتطوير العقاري «والحلول السابقة والخاصة بفرض رسوم على الاراضي ادى الى تحميل المشتري النهائي لتكاليف اضافية والرفع من قيمة الارض وليس العكس».

واضاف الجراح ان هناك حاجة لانشاء قطاع متكامل للرهن العقاري تمارس فيه كل اطراف المنظومة العقارية من مؤسسات تمويل ومطورين ومقاولين وسماسرة ادوارها المنوطة بها «وهذا يتطلب وجود قانون للرهن العقاري ينظم هذا القطاع».

من ناحيته قال عضو اتحاد العقاريين عبداللطيف العبدالرزاق خلال المؤتمر الصحافي ان المطلوب حاليا هو تعديل او الغاء قانوني 8 و9 لسنة 2008 بشان السكن الخاص حيث انهما من القوانين التي تمنع القطاع الخاص من التطوير السكني والرهن العقاري مع طرح اراضي للبيع والاعلان عنها وفق جدول زمني محدد وطويل الاجل.

واضاف العبدالرزاق ان من ضمن الحلول هو بيع اراضي منطقة خيطان المستملكة لاصحاب الطلبات الاسكانية للتخفيف من حمى ارتفاع الاسعار واعادة تقسيم المنطقة الوسطى شرق صبحان وغرب ابوفطيرة وفرزها الى قسائم مساحتها اقل من 400 متر مربع وبيعها بالمزاد العلني حيث من شانها توفير عدد كبير من الاراضي وعمل توازن مؤقت في السوق.

واكد على اهمية اشراك القطاع الخاص في عمليات التطوير والمساهمة في حل المشكلة الاسكانية وتقديم حلول مبتكرة وفعالة في تطوير البنية التحتية مع تقديم بدائل مختلفة لمستحقي الاسكان حسب احتياجاتهم ومراحلهم العمرية.

وتشير الدراسة التي اجراها اتحاد العقاريين الى ان مناطق الصديق والفنيطيس وابوفطيرة والمسيلة تحتل ما نسبته 70 في المئة من اجمالي القسائم السكنية المتاحة للبيع في حين يبلغ اجمالي المساحة للقسائم الخالية في 66 منطقة حوالي 6.9 ملايين متر مربع اي 10 في المئة من اجمالي المساحة في البلاد فقط.

يعزز موقعه ضمن البنوك الـ 50 الأكثر أماناً في العالم

«أبوظبي الوطني» .. الأكثر أماناً في الشرق الأوسط

للسنة الخامسة على التوالي، صُنف بنك أبوظبي الوطني ضمن البنوك الـ50 الأكثر أمانا في العالم، كما حافظ على موقعه بوصفه البنك الأكثر أمانا في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقائمة مجلة «غلوبال فاينانس» لعام 2013.

وتعتبر قائمة «غلوبال فاينانس» للبنوك الأكثر أمانا معيارا معتمدا لقوة الوضع الائتماني في الأوساط المصرفية والمالية.

وقال أليكس ثيرسبي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني: «يعكس تصنيف بنك أبوظبي الوطني في قائمة البنوك الـ 50 الأكثر أمانا في العالم للعام الخامس على التوالي، استراتيجية البنك وتركيزه المستمر على خطط طويلة المدى لتحقيق نمو مستدام».

وأضاف: «يعد حفاظ بنك أبوظبي الوطني على أفضل التصنيفات الائتمانية وعلى مركزه ضمن البنوك الـ50 الأكثر أمانا في العالم رصيدا مهماً ومن شأنه أن يسهم في تحقيق خططنا الطموحة للنمو لتكون المؤسسة المصرفية الرائدة في المنطقة التي تربط بين الشرق والغرب.»

الجدير بالذكر انه يتم اختيار أفضل 50 مصرفا عالميا في هذا المجال بعد مقارنة التصنيفات الائتمانية وإجمالي أصول أكبر 500 بنك في العالم حسب التصنيفات الائتمانية طويلة الأمد من فيتش وستاندرد آند بورز وموديز.

أليكس ثيرسبي

وقال جوزيف جيارابوتو، ناشر مجلة جلوبال فاينانس: «يقدم هذا التصنيف للمؤسسات والشركات أداة لتقييم المؤسسات المصرفية على الصعيد العالمي والاقليمي.»

وفيما يتعلق بالتصنيفات الإقليمية، مثل الشرق الأوسط التي يحتل بنك أبوظبي الوطني صدارة قائمة أكثر البنوك أمانا فيها، قال جيارابوتو: «يعد تصنيف غلوبال فاينانس للبنوك الـ50 الأكثر أمانا أداة موضوعية لقياس وتحليل البنوك الإقليمية.»

وبنك أبوظبي الوطني حاصل على التصنيف الائتماني A+ من ستاندرد آند بورز، و Aa3 من موديز و AA- من فيتش و A+ من وكالة التصنيف والاستثمار المعلوماتي اليابانية «آر آند بي»، و AAA من وكالة «رام» الماليزية، الأمر الذي يعد من أفضل التصنيفات الائتمانية ضمن المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط.

وقال عبد الله محمد صالح عبد الرحيم، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني: «نجح بنك أبوظبي الوطني في تعزيز موقعه ضمن البنوك الـ50 الأكثر أمانا في العالم لحرصه على اتباع سياسات حكيمة في أداء أعماله المصرفية. وخلال الأزمة المالية العالمية، التزم البنك باستخدام موارده لمساعدة عملائه. وتتيح متانة الموارد المالية للبنك تعزيز أعماله وتوسعاته.»